


Distr.: General
16 March 2009

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثانية

جنيف، ١١ - ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية:
الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ

التمويل طويل الأجل لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

مذكرة من الأمانة

١ - أُجريت المناقشات غير الرسمية بشأن التحضير للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في روما في يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واقترح في تلك المناقشات أن تقوم الأمانة بإعداد وثيقة معلومات أساسية تستند على الأعمال التي سبق إنجازها في ما يتعلق بالاعتبارات المالية المتعلقة بتنفيذ النهج الاستراتيجي والاقتراحات التي طرحت أثناء المناقشات غير الرسمية.^(١) ويخطط أن تتناول ورقة المعلومات الأساسية تلك عناصر محددة تدفع المناقشات حول التمويل اللازم لأنشطة النهج الاستراتيجي وتبحث الدور الذي يمكن أن يؤديه مرفق البيئة العالمية مستقبلاً بوصفه آلية مالية لتنفيذ النهج الاستراتيجي.

٢ - ونظراً لاتساع نطاق العناصر المطلوب تضمينها في المناقشات غير الرسمية، تقسم الورقة الحالية إلى فرعين. حيث يتناول الفرع الأول احتياجات وأولويات تنفيذ النهج الاستراتيجي ودراسة مستوى التمويل المتوفر حالياً لدعم أنشطة التنفيذ. ويتناول الفرع الثاني توفير معلومات عن التفاعل الجاري

* SAICM/ICCM.2/1

(١) تقرير المناقشات غير الرسمية بشأن التحضير للدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، SAICM/InfDisc/8، الفقرة ٣٨.

حالياً والمحتمل أن يتم مستقبلاً بين مرفق البيئة العالمية والنهج الاستراتيجي، بما في ذلك أي آثار إجرائية قد تترتب من تعديل مرفق البيئة العالمية.

٣ - وترتكز هذه المذكرة على معلومات ودراسات أعدت في السابق في سياق النهج الاستراتيجي وعملية تطويره.^(٢) وترتكز المذكرة أيضاً على عدد من الأوراق التي تتناول الاعتبارات المالية المتعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.^(٣) ووفقاً لما طلب أثناء المناقشات غير الرسمية، فقد وضع هيكل الورقة تبعاً للفئات الثلاثة لأنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي المحددة في ورقة قاعة الاجتماعات التي قدمتها السويد نيابة عن مجموعة غير رسمية من البلدان المانحة في يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في المناقشات غير الرسمية وترتكز تلك الورقة على أعمال سبق أن أنجزتها الحكومة السويسرية.^(٤) وهذه الفئات هي الأنشطة التي تقع تحت مسؤولية مؤسسات قائمة؛ والأنشطة الموجهة لتوفير منافع محلية؛ والأنشطة الموجهة في المقام الأول لتوفير منافع بيئية عالمية.

٤ - وقد واجهت إعداد هذه المذكرة تحديين من الناحية المنهجية: أولاً لم تكن هناك معلومات كافية عن حجم التكلفة المتوقعة لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛ وثانياً لا توجد معلومات كافية عن ماهية الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بالفعل وعن حجم المبالغ المتاحة بالفعل لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وتبين هذه التحديات الحاجة إلى مزيد من البحوث في هذه المجالات. وفي حين توفر الوثيقة الحالية تقييماً نوعياً للاحتياجات وللمحاولات الخاصة بتحديد موارد مستويات التمويل الموجودة والمطلوبة في نفس الوقت، ينبغي مع ذلك اعتبارها وثيقة أولية وذات طابع إشاري لا غير.

(٢) دراسة بشأن الاعتبارات المالية المتعلقة بنهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM/PREPCOM.3/INF/28)، أعدت للدورة الثالثة للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (فيينا، ١٩ - ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)؛ ورقة مناقشة عن مشاركة مرفق البيئة العالمية والصندوق متعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، أعدتها أمانة النهج الاستراتيجي للاجتماع المانحين الثاني للنهج الاستراتيجي (باريس، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨).

(٣) مذكرة أعدتها الأمانة بشأن الآليات القائمة لتوفير المساعدة التقنية والمالية للمشاريع البيئية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال (UNEP/POPS/INC.2/INF/4)، أعدتها الأمانة للدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً لتطبيق الإجراءات الدولية على ملوثات عضوية ثابتة معينة (نيروبي، ٢٥ - ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)؛ ودراسة بشأن الخيارات الممكنة لإنشاء آليات مالية دائمة ومستدامة (UNEP/FAO/RC/COP.2/10)، أعدت للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام؛ ودراسة بشأن الخيارات المحتملة لآليات مالية دائمة ومستدامة (UNEP/FAO/RC/COP.3/13)، أعدت للاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف؛ ومذكرة من الأمانة بشأن النظر في المادة ١٤ من اتفاقية بازل، بهدف تحديد الجدوى القانونية والمؤسسية لآليات مالية مناسبة ويمكن التنبؤ بها لاتفاقية بازل (UNEP/CHW.8/INF/25)، أعدت للاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل (نيروبي، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

(٤) ورقة مناقشات قدمتها السويد نيابة عن الفريق غير الرسمي للشئون المالية بشأن خيارات التمويل طويل الأجل للنهج الاستراتيجي، قدمت في المناقشات غير الرسمية المعقودة في روما، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ وورقة توليد الأفكار التي أعدتها الحكومة السويسرية بشأن الترتيبات المالية لتنفيذ النهج الاستراتيجي (SAICM/RM/EUJ.2/3)، نوقشت في الاجتماع المعقود في باريس يوم ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧؛ وورقة توليد الأفكار التي أعدتها الحكومة السويسرية بشأن تمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي، وصدرت في اجتماع المانحين الثاني للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (باريس، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨).

أولاً - احتياجات تنفيذ النهج الاستراتيجي وأولوياته وآليات التمويل القائمة

ألف - احتياجات تنفيذ النهج الاستراتيجي

٥ - وفي مقابل الهدف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، حدد النهج الاستراتيجي هدفه الشامل في كونه يتمثل في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها حتى يتسنى في عام ٢٠٢٠ استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الخطيرة على صحة البشر والبيئة. وتقسم استراتيجية السياسة الجامعة^(٥) للنهج الاستراتيجي الاحتياجات التي يتعين تلبيتها والأهداف المحددة التي ينبغي أن تدفع عملية تنفيذ النهج إلى خمسة مجموعات مواضيعية: ألا وهي الحد من الأخطار؛ والمعارف والمعلومات؛ والإدارة؛ وبناء القدرات والمساعدة التقنية؛ والاتجار الدولي غير المشروع.

٦ - ويتطلب الحد من المخاطر تقييم المخاطر واستراتيجيات لإدارتها، واتخاذ تدابير للحد من المخاطر ولتحسينها، وتطوير بدائل مأمونة وتكنولوجيات مستدامة وميسورة التكلفة وتحسين سبل حصول بلدان الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال على التكنولوجيات والبدائل الميسورة التكلفة والأكثر أماناً. ويعتبر تقاسم المعارف والمعلومات ونشر التوعية العامة من الاحتياجات الأساسية لصنع القرار في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وهناك العديد من الاحتياجات المحددة المسلم بها بالنسبة للإدارة، مثل إشراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار؛ وتعزيز التماسك والاتساق والتعاون لكفالة استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وبفعالية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ وتحسين والآليات اللازمة لمعالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لأثر المواد الكيميائية على الصحة البشرية وعلى المجتمع وعلى البيئة؛ وتعميم المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية عبر الوثائق والعمليات الملزمة في مجال السياسات الوطنية؛ وتعزيز الأدوار التي تؤديها جميع قطاعات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتشير الاستراتيجية، فيما يتعلق ببناء القدرات، إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون والقدرات وإلى النهوض بنظم التكنولوجيات الأنظف والأمن بشكل كاف. وأخيراً فإن الاستراتيجية تشير إلى المشاكل الملحة المتمثلة في الاتجار الدولي غير المشروع في المواد الخطرة والمنتجات الخطيرة. وترد في خطة العمل العالمية^(٦) أنشطة تنفيذ إشارية يتم على أساسها تحقيق هدف النهج الاستراتيجي الشامل وتبلى على أساسها الاحتياجات المحددة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

(٥) الوثائق الثلاث المكونة للنهج الاستراتيجي، وهي إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والاستراتيجية الجامعة للسياسات وخطة العمل العالمية، صدرت أول مرة بوصفها المرفقات الأولى والثاني والثالث لتقرير الدورة الأولى للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية (SAICM/ICCM.1/7)، إلى جانب القرارات التي اعتمدها المؤتمر. ثم أعيد إصدار الوثائق المكونة للنهج الاستراتيجي والقرارات بعد ذلك في منشور رسمي لأمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. والمطبوع، هو النهج الاستراتيجي للمواد الكيميائية: نصوص وقرارات النهج الصادرة عن المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية (ISBN 978-92-807-2751-7)، متاح على الإنترنت على العنوان

<http://www.chem.unep.ch/saicm/saicm%20texts/SAICM%20text.htm>

(٦) أنظر الحاشية ٥ أعلاه.

٧ - وتلاحظ الأمانة أنه بالنظر إلى وجود مجموعة متنوعة من الأطر والسياسات المتصلة بتنفيذ النهج الاستراتيجي، والتي يتمتع كل منها بولايته الخاصة، يتعذر في الوقت الراهن إعطاء تقييم جامع مانع للاحتياجات النوعية فوق ما هو مقدم في الاستراتيجية الجامعة للسياسات نفسها أو تقديم تقييم شامل للاحتياجات المالية ذات الصلة سواء من الناحية الكمية أو النوعية. وتتوفر تقييمات جزئية لتكاليف الإجراءات المتصلة بمجالات مواضيعية فردية معينة على أساس أنشطة تم الاضطلاع بها سلفاً أو على أساس تقديرات ميزانيات لأعمال في المستقبل، وتشمل الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) تنظيف مخزونات مبيدات الآفات المنتهية صلاحيتها وعملية الإصلاح ذات الصلة من خلال برنامج المخزونات الأفريقية: هناك تقدير أولي بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لنظافة مخزونات مبيدات الآفات في أفريقيا، بما في ذلك إصلاح المواقع الملوثة؛

(ب) المواد المستنفدة للأوزون: في غضون الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٨، ساهم المجتمع الدولي بمبلغ ٢,٤ بليون دولار في الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، الذي يساعد البلدان النامية الأطراف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي يقل نصيب الفرد فيها من استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون سنوياً عن ٠,٣ كيلوغرامات، وذلك لكي تمثل لتدابير الرقابة المنصوص عليها في البروتوكول. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ المشاريع التي يغطيها الصندوق المتعدد الأطراف إلى التخلص من استهلاك أكثر من ٦٨٧ ٢٥٤ طناً بدلاً استنفاد الأوزون ومن إنتاج نحو ٤٣٩ ١٧٦ طناً بدلاً استنفاد الأوزون من المواد المستنفدة للأوزون؛

(ج) الملوثات العضوية الثابتة: وفي غضون الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠، تم تخصيص ٣٦٠ مليون دولار لتدابير تهدف إلى الحد من تعرض البشر والبيئة إلى الملوثات العضوية الثابتة، وتعبئة مبلغ ٤٤٠ مليون دولار إضافية في شكل تمويل مشترك. فضلاً عن ذلك، ستكون هنالك حاجة إلى ما مجموعه ٩,٢ بلايين من الدولارات لتلبية احتياجات التمويل في أربعة مناطق لتنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة للفترة حتى ٢٠١٥ والسنوات التي تليها؛^(٧)

(د) الاتجار الدولي في مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة: اتفق مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية في اجتماعه الرابع على ميزانية برنامجية تشغيلية لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١ تشتمل على خطة للمساعدة التقنية بقيمة تقدر بـ ٧,٤ ملايين دولار لتوصيل المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والوطني بهدف تعزيز قدرات الأطراف لتمكينها من تلبية التزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بمجالات معينة ذات أولوية؛

(هـ) نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود: اتفق مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود في اجتماعه التاسع على خطة

(٧) تقرير عن تقييم احتياجات الأطراف من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى التمويل لتنفيذ أحكام الاتفاقية خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٤ (UNEP/POPS/COP.4/27)، المرفق، الفقرة ٢١)، أعد للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم، جنيف، ٤ - ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

للمساعدة التقنية بقيمة ١٠,٣ ملايين دولار تشمل أنشطة تتصل بتنفيذ مجالات تركيز في الخطة الاستراتيجية، من قبيل النفايات الكهربائية والإلكترونية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية؛ ونفايات الملوثات العضوية الثابتة في غرب أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر المتوسط؛ ومخزونات مبيدات الآفات المنتهية الصلاحية في منطقة الكاريبي؛ وبطاريات الرصاص الحمضي المستعملة في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة البحر المتوسط. وتجدر الإشارة فوق ذلك إلى أن المراكز الإقليمية والتنسيقية التسعة لاتفاقية بازل تؤدي دوراً مهماً في تنفيذ الاتفاقية. وبناء على خطط الأعمال للأنشطة المخططة لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١، تقدر احتياجات التمويل للمراكز التنسيقية بما مجموعه ١٩,٥ مليون دولار؛

(و) برنامج دعم الأنشطة المتصلة بالنهج الاستراتيجي التي نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث: قدمت مساعدة تقدر قيمتها بـ ٣ ملايين دولار لوضع موجزات وطنية لإدارة المواد الكيميائية منذ ١٩٩٧. ومن الأنشطة الأخرى ذات الصلة بتنفيذ النهج الاستراتيجي دورات تدريبية تخصصية وبناء قدرات تتصل بتنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف وترميز المواد الكيميائية - منذ ٢٠٠١، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية - بمبلغ يقدر بمليونين دولار، ولوضع سجلات بشأن إطلاق ونقل الملوثات - منذ ١٩٩٧ - بما يبلغ مجموعة ١,٥ مليون دولار تقريباً؛

(ز) الأنشطة التمكينية: الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة ويهدف إلى توفير ما يصل إلى ٤٦ مليون دولار للأنشطة التمكينية الأولية لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٣؛

(ح) مجالات برنامجية كثيرة تقع داخل نطاق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: تقدر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنها ستحتاج إلى ١٧٦ مليون دولار لتنفيذ أنشطة في مجالات الإنتاج الأنظف، والترشيد والكفاءة في استخدام المواد الكيميائية، وإدارة المياه، والزئبق والزرنيخ. وأوضحت منظمة البلدان الأمريكية إلى الأمانة أنها ستحتاج إلى ٢٠ مليون دولار لتنفيذ أنشطة تحت مجالات ذات أولوية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية خلال فترة زمنية مدتها خمس سنوات.

٨ - من الواضح أنه يتعذر الوصول إلى استقرار تقييم شامل للاحتياجات المالية من هذه المعلومات المالية المنفردة وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تؤخذ المحاذير التالية بعين الاعتبار: بعض تقديرات التكاليف المذكورة أعلاه تتصل بأعمال اكتملت أو ستكتمل إلى حد كبير بأموال سبقت الإشارة إليها وهي بذلك لا تشير بالضرورة إلى وجود احتياجات مالية مستمرة في مجالات العمل المحددة هذه؛ ويتصل البعض الآخر بأعمال مشمولة الآن بتمويل آليات مالية قائمة ولا تعني وجود احتياجات تمويل إضافية تحت إطار النهج الاستراتيجي؛ ويتصل البعض الآخر بأعمال، من قبيل تنظيف المواقع الملوثة، التي تتمتع بمكانة عليا في أولويات الميزانية.

٩ - وبالرغم مما تقدم، فإن الأمثلة الفردية الواردة أعلاه تمثل مؤشراً نوعاً ما، لمدى حجم التمويل الذي قد يلزم لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في تنفيذ عناصر مماثلة من النهج الاستراتيجي. وتشير إلى أن المساعدة المالية التي تحتاجها هذه البلدان لتنفيذ النهج الاستراتيجي بصورة شاملة طوال فترة الـ ١١ سنة حتى بلوغ الهدف المحدد حتى عام ٢٠٢٠ (بحيث يتم استخدام

وإنتاج المواد الكيميائية بطريقة تؤدي إلى التقليل إلى الدرجة القصوى من الآثار الضارة الخطيرة على صحة البشر والبيئة) قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. في حين أن برامج العمل والمشاريع المحددة التي يتعين دعمها تحت رعاية النهج الاستراتيجي سوف تتطلب في المستقبل تقييمات مفصلة للتكاليف، يبدو من المعقول أن نخلص إلى أن الآليات اللازمة لتيسير تمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي لا بد وأن تكون قادرة على اجتذاب وإدارة وصرف أموال بهذا الحجم.

باء - أولويات تنفيذ النهج الاستراتيجي

١٠ - يبرز إطار النهج الاستراتيجي في حد ذاته مجموعة من الأولويات المتضمنة في أهدافه واعتباره المالية. كما أن ترتيبات التنفيذ المحددة المتوخاة في القرار ١/١ للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية تشير كذلك إلى أولويات متعددة، بما فيها ترتيب أولويات مسائل إدارة المواد الكيميائية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وفي ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.^(٨)

١١ - تشير خطة العمل العالمية إلى ضرورة إعطاء الأولوية للأنشطة التي تلبى الأغراض التالية المذكورة في تلك الخطة: تضييق الفجوة في القدرات في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وتيسير تنفيذ الإطار القائم واستهداف المسائل التي تخرج عن نطاقه الحالي، واستهداف المواد الكيميائية التي تشكل مخاطر غير معقولة وتعذر إدارتها والترويج لتوليد ونشر معارف علمية عن أخطار المواد الكيميائية على الصحة والبيئة. وتشتمل القائمة أيضاً على كفاءة التقدم نحو تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ القاضي بإيقاف إنتاج أو استخدام المواد الكيميائية التي تشكل أخطاراً جسيمة أو لا يمكن درؤها على الصحة البشرية وعلى البيئة، بالإضافة إلى التقليل إلى أدنى حد من الأخطار الناجمة عن الإطلاقات غير المقصودة للمواد الكيميائية التي تشكل هذه الأخطار.^(٩)

١٢ - وبغية تعزيز التعاون وأوجه التأزر، تقترح خطة العمل العالمية كذلك ضرورة أن يتخذ أصحاب المصلحة الإجراءات التعاونية المناسبة بشأن الأولويات العالمية بما في ذلك:

- (أ) دمج مسائل المواد الكيميائية في جدول الأعمال الأوسع للتنمية بما في ذلك وضع خطط لترتيب أولويات العمل بالتشاور مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات الضعيفة؛
- (ب) الترويج للتصديق على الاتفاقيات الدولية القائمة ذات الصلة بالصحة والسلامة والصحة المهنية والسلامة والبيئة وتنفيذها؛
- (ج) تشجيع تنفيذ المعايير والأدوات والأساليب القائمة المعترف بها دولياً للبيئة والصحة والوقاية من المواد الكيميائية مثل النظام المنسق عالمياً لتصنيف وترميز المواد الكيميائية وسجلات إطلاق ونقل الملوثات؛
- (د) تشجيع بذل الجهود بالتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الناجمة عن الزئبق والمواد الكيميائية الأخرى التي تبعث القلق في العالم؛

(٨) القرار ١/١ للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، الفقرة ١٠.

(٩) خطة العمل العالمية، الموجز التنفيذي، الفقرة ٧.

- (هـ) تشجيع العمل على تقليل كمية النفايات الخطرة وسميتها؛
- (و) تشجيع بذل الجهود لمنع الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛
- (ز) تشجيع ورفع مستوى التنسيق بين المراكز الإقليمية والوطنية وأصحاب المصلحة من أجل معالجة المسائل المتعلقة بجميع المواد الكيميائية والنفايات الخطرة على اختلافها؛
- (ح) الترويج للبدائل الخاصة للحد من مبيدات الآفات عالية السمية والتخلص منها؛
- (ط) تشجيع بناء القدرات والتعليم والتدريب وتبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة في مجال الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية؛
- (ي) تشجيع المبادرات الطوعية الصناعية وجودة إدارة المنتجات في جميع الصناعات ذات الصلة؛
- (ك) تشجيع التخلص التدريجي التام من الرصاص في الغازولين؛
- (ل) تشجيع إصلاح المواقع الملوثة.^(١٠)
- ١٣ - وتشير الأمانة في هذا الصدد إلى أن ورقة شحذ الأفكار التي أعدتها الحكومة السويدية اقترحت ترتيب أولويات الأنشطة التي تهيئ لتحقيق فوائد بيئية عالمية في المقام الأول على أساس القائمة المشار إليها في خطة العمل العالمية.^(١١)
- ١٤ - وفي الاجتماع الإقليمي الأفريقي الأول، المعقود في القاهرة في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تم تحديد الأولويات التالية للمشاريع:
- (أ) تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف وترميز المواد الكيميائية بما في ذلك بناء القدرات والتدريب لصالح العمال (العمال البحريين والصناعيين والمزارعين)؛
- (ب) بناء القدرات من أجل إيجاد نظام إدارة متكامل لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛
- (ج) جهود لمعالجة الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك تدريب موظفي الجمارك في مجال مراقبة الاتجار الدولي غير المشروع في المواد السمية؛
- (د) وضع نهج دون إقليمي لتحديد وإدارة المواد الكيميائية الأساسية المسببة للقلق مثل الزئبق والكادميوم والرصاص؛
- (هـ) وضع نهج دون إقليمي للتخلص من النفايات الخطرة؛
- (و) تنفيذ نظام منسق لتسجيل مبيدات الآفات؛

(١٠) المصدر نفسه، الفقرة ٨.

(١١) ورقة مناقشة الحكومة السويدية نيابة عن الفريق غير الرسمي المعني بالشؤون المالية بشأن خيارات التمويل طويل الأجل للنهج الاستراتيجي، المقدم إلى المناقشات غير الرسمية المعقودة في روما يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، صفحة ٥ (في النسخة الإنجليزية).

- (ز) بناء القدرات من أجل تطبيق أفضل التقنيات وأفضل الممارسات البيئية من أجل تنفيذ النهج الاستراتيجي؛
- (ح) إصدار واستكمال الموجزات الوطنية للمواد الكيميائية.
- ١٥ - وتشمل الأولويات الأخرى ما يلي:
- (أ) وضع وتحسين قدرات معاملة المواد الكيميائية، بما في ذلك المعامل المرجعية المعتمدة من أجل التحقق من أوجه الكفاءة؛
- (ب) إنشاء شبكة دون إقليمية لمراكز السميات؛
- (ج) إنشاء قاعدة بيانات دون إقليمية لتقاسم المعلومات بشأن المخاطر والمواد التدريبية وغيرها؛
- (د) وضع مؤشرات للتنفيذ (وفي هذا الصدد سيتم النظر في مقترح قدمته كندا)؛
- (هـ) بناء القدرات والتدريب من أجل الإدارة الاستراتيجية للمواد الكيميائية؛
- (و) تنسيق الضوابط الخاصة بالرقابة على المواد الكيميائية والنفايات وإدارتها؛
- (ز) إنشاء نظم للإنذار المبكر ونظم للاستجابة للطوارئ وتطوير مرافق. بما في ذلك قاعدة بيانات للتصدي لحوادث المواد الكيميائية وحالات الطوارئ الأخرى المتصلة بالمواد الكيميائية.^(١٢)
- ١٦ - وفي الاجتماع الإقليمي الثاني لمنطقة شرق ووسط أوروبا تم اعتماد المسائل التالية باعتبارها أولويات:
- (أ) بناء القدرات والتنسيق على المستوى الوطني؛
- (ب) صياغة تشريعات بشأن المواد الكيميائية وتحسين هذه التشريعات وتطبيقها وإنفاذها؛
- (ج) نشر المعلومات على الجمهور وزيادة وعي الجمهور بأخطار المواد الكيميائية؛
- (د) تبادل المعلومات والخبرات؛
- (هـ) إصلاح المواقع الملوثة؛
- (و) الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة ومبيدات الآفات المنتهية الصلاحية وثنائيات الفينيل المتعدد الكلور والتخلص المأمون منها؛
- (ز) تقييم وإدارة المخاطر المتعلقة بالمسائل الصحية؛

(١٢) الاجتماع الإقليمي الأفريقي الأول المعني بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، القاهرة، ١١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، SAICM/RM/Afr.1/6، الفقر ٦٥.

(ح) إيجاد موارد مالية طويلة الأجل ومستدامة لإدارة المواد الكيميائية على المستوى الوطني.^(١٣)

١٧ - وأخيراً حددت الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة أيضاً أولوياتها فيما يتعلق باحتياجات كل منها في مجال التنفيذ والأنشطة المقابلة لذلك. فعلى سبيل المثال تم اعتماد خطة استراتيجية لتنفيذ اتفاقية بازل في عام ٢٠٠٢، حددت مجموعة أنشطة ذات أولوية تحت ست مجموعات للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠. وتشمل هذه وضع توجيهات وأدوات للتنفيذ؛ وبناء القدرات؛ وزيادة الوعي والاتصال؛ والنهوض بالشراكات؛ وتطوير أنشطة مشتركة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة.^(١٤) كما جرى تحديد الأنشطة ذات الأولوية أيضاً في سياق اتفاقية روتردام وفيما يتعلق بثلاث مجالات عريضة: الدعم القانوني؛ وتوصيل المساعدة التقنية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ وإدارة المعارف والمعلومات. وتشمل هذه وضع أطر قانونية وإدارية تدعم الإدارة السلمية للمواد الكيميائية الصناعة؛ ووضع برامج لمساعدة الأطراف في مسائل محددة بناء على طلبها؛ ووضع برامج بشأن المواد الكيميائية الصناعية؛ وآليات لتبادل المعلومات.^(١٥) وجرى أيضاً تقييم المجالات ذات الأولوية في سياق اتفاقية استكهولم وذلك على أساس خطط التنفيذ الوطنية، من مثل بناء القدرات وإزكاء الوعي؛ وصياغة تشريعات ومعايير؛ والقضاء على المخزونات وإصلاح المواقع؛ والرصد والاتصال؛ والبنيات التحتية والاستثمار.^(١٦)

جيم - نظرة عامة على موارد ومستويات التمويل المتاحة بالفعل

١٨ - يشرك النهج الاستراتيجي نطاقاً واسعاً من ذوي المصلحة على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. ووفقاً لذلك، تنص الاستراتيجية الجامعة للسياسات على أنه "ينبغي للنهج الاستراتيجي أن يطالب مصادر الدعم المالي القائمة والجديدة بتوفير موارد إضافية".^(١٧) وتنص الاستراتيجية أيضاً على أنه ينبغي للنهج الاستراتيجي أن "يشتمل على تعبئة موارد مالية إضافية على الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك من خلال برنامج البداية السريعة ومن خلال تدابير أخرى... من أجل التعجيل بتعزيز القدرات والطاقات اللازمة لتنفيذ أهداف هذا النهج الاستراتيجي".^(١٨)

(١٣) الاجتماع الإقليمي الثاني لوسط وشرق أوروبا بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بوخارست، ٨ - ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، SAICM/RM/CEE/2/9، الفقرة ٣٦.

(١٤) الخطة الاستراتيجية لتنفيذ اتفاقية بازل، على نحو ما اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل في المقرر ١/٦ (جنيف، ٩ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) والواردة في تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل عن أعمال اجتماعه السادس (UNEP/CHW/6/40).

(١٥) مقرر اتفاقية روتردام - ١٢/٤ بشأن التمويل والميزانية لفترة الثلاث سنوات ٢٠٠٩ - ٢٠١١، على النحو الوارد في تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل عن أعمال اجتماعه الرابع (UNEP/FAO/RC/COP.4/24).

(١٦) تقرير التقييم الأولي لاحتياجات التمويل لدى الأطراف من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتنفيذ أحكام الاتفاقية خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، الذي أعدته الأمانة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم في اجتماعه الثالث (داكار، ٣٠ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧)، UNEP/POPS/COP.3/19.

(١٧) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩.

(١٨) أنظر المصدر نفسه، الفقرة ١٩.

١ - الأنشطة التي تقع في إطار مسؤولية المؤسسات القائمة،^(١٩) بما فيها المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات المشاركة في برنامج إدارة المواد الكيميائية السليمة المشتركة بين المنظمات

١٩ - يُشار في الاستراتيجية الجامعة للسياسات إلى مصادر التمويل العالمية القائمة حالياً ذات الصلة، بما فيها مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال وصندوقه المتعدد الأطراف.^(٢٠)

٢٠ - وقد أنشئ مرفق البيئة العالمية بداية في عام ١٩٩١ بوصفه برنامجاً تجريبياً، وعمل ككيان تنفيذي لعدة اتفاقات بيئية رئيسية متعددة الأطراف (اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية استكهولم) وكآلية تمويل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، لا سيما في أفريقيا.^(٢١) ووفقاً لصك إنشاء مرفق البيئة العالمية الذي أعيدت هيكلته (صك مرفق البيئة العالمية)، الذي اعتمد في عام ١٩٩٤، يعمل المرفق، على أساس التعاون والشراكة بين الوكالات المنفذة، كآلية للتعاون الدولي بغرض توفير التمويل في مجالات التركيز الستة التالية: التنوع البيولوجي؛ وتغير المناخ؛ والمياه الدولية؛ وتدهور التربة، والتصحر واحتثاث الغابات بصورة رئيسية؛ واستنفاد طبقة الأوزون؛ والملوثات العضوية الثابتة.^(٢٢) وكما يرد بتفصيل أكبر في الوثيقة SAICM/ICCM.2/INF/27، يُجدد الصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية مرة كل أربع سنوات، وبلغ مجموع آخر تجديد لموارد الصندوق ٣,١ بليون دولار أمريكي قدمها ٣٢ بلداً مانحاً، وغطت الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتضم قائمة المشاريع الواقعة في مجال تركيز الملوثات العضوية الثابتة حالياً ١٤٩ مشروعاً، تبلغ قيمتها حوالي ٢١٦ مليون دولار أمريكي.^(٢٣) وتوجد معلومات إضافية عن أنشطة مرفق البيئة العالمية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية في تقرير أمانة مرفق البيئة العالمية المقدم إلى دورة المؤتمر الثانية (SAICM/ICCM.2/INF/23).

٢١ - الصندوق المتعدد الأطراف آلية تمويل قائمة بذاتها أنشأتها البلدان الأطراف في بروتوكول مونتريال. ويتمثل هدفه الرئيسي في مساعدة البلدان النامية الأطراف الممتثلة لأحكام البروتوكول بإمدادها بالتمويل والمساعدة التقنية. وبعبارة محددة، يتلخص تفويض الصندوق في تغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها لتنفيذ البروتوكول وتمويل وظائف غرفة المقاصة وتمويل عمل أمانة الصندوق وتكاليف الدعم ذات الصلة. والصندوق آلية التمويل العالمية الوحيدة التي يجري تجديدها باشتراكات مقرررة إلزامية من البلدان النامية ومكرسة لتوفير مساعدة مالية للبلدان النامية في تنفيذها لاتفاق واحد متعدد الأطراف. وقد جرى تجديد الصندوق في عام ٢٠٠٨ بمبلغ إضافي مقداره ٤٩٠ مليون دولار أمريكي مما جعل مجموع الصندوق يصل إلى قرابة ثلاثة بلايين دولار أمريكي.

(١٩) يفهم أن المؤسسات تشمل عدة فئات، من بينها: المنظمات الحكومية الدولية؛ والأطر المؤسسية التي تُنشأ بموجب اتفاقات بيئية متعددة الأطراف؛ وآليات التمويل باستثناء الآليات المشمولة في الفئتين السابقتين.

(٢٠) أنظر المصدر نفسه، الفقرة ١٩ (د).

(٢١) أنظر صك إنشاء مرفق البيئة العالمية الذي أعيدت هيكلته، المادة ٦.

(٢٢) أنظر المصدر نفسه، المادة ٢.

(٢٣) أنظر قائمة المشاريع المأخوذة من المعلومات عن الملوثات العضوية الثابتة المنشورة على موقع مرفق البيئة العالمية (10 February 2009) <http://www.gefonline.org/projectList.cfm?focalSearch=P>.

٢٢ - فضلاً عن ذلك، تتوخى الاستراتيجية الجامعة للسياسات تعميم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في شبكة المنظمات غير الحكومية بدعوة هذه المنظمات إلى إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في أنشطتها حسب ما هو مناسب (أنظر الفقرة ١٩ (ج) '٣'). وستتوقف تنفيذه، بصيغته المعترف بها لدى هذه المنظمات (أنظر الفقرة ٢٦ (ج))، إلى حد كبير على أنشطة تلك المنظمات. ويتولى برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات مهمة التنسيق الشامل لأنشطة المنظمات الحكومية الدولية وبرامج عملها بغية ضمان تنسيق هذه الأنشطة على نحو صحيح. ويضم ٧ منظمات أعضاء، هي: منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بصفة منظمين مراقبتين. وتتضمن الوثيقة SAICM/ICCM.2/INF/3 معلومات محددة عن أنشطة البرنامج والمنظمات المشاركة فيه. واستناداً إلى المعلومات المتوفرة للأمانة، من المتعذر توفير تقدير لمستوى التمويل الكلي المتوفر.

٢٣ - آلية التمويل المكرسة كلياً للنهج الاستراتيجي التي تتوخاها الاستراتيجية الجامعة للسياسات هي برنامج البداية السريعة، الذي أنشئ بغية دعم أنشطة التمكين وبناء القدرة والتنفيذ الأولية.^(٢٤) وقد دعت الاستراتيجية إلى وضع برنامج مدعوم بصندوق استثماري يُموّل على أساس طوعي ويُنشأ لمدة محددة بالإضافة إلى التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وأشكال التعاون الأخرى. وتمشياً مع الهدف المبين في الاستراتيجية، صُمم الصندوق لدعم أنشطة التمكين الأولية فقط. ويخطط لتقديم موارد، قيمتها ٤٦ مليون دولار أمريكي فقط، للأنشطة العالمية على مدى عمره الذي سيستد إلى ٧ سنوات وستتوقف عن تلقي مساهمات في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (أي قبل أن تتاح الفرصة التالية للمؤتمر المناقشة الترتيبات المالية في دورته الثالثة، التي ستعقد في عام ٢٠١٢). ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة البرنامج ومستويات تمويله من التقرير الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.2/5.

٢٤ - وتلاحظ الأمانة أن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، لا سيما اتفاقيات بازل وروتterdam واستكهولم، توفر أطراً معيارية تُقدم في إطارها أنشطة المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرة. وأنشأت هذه الأطر الثلاثة جميعها صناديق استثمار خاصة تمول من مصادر عامة ومصادر طوعية وتوفر موارد لتيسير تنفيذ هذه الصكوك من خلال توفير المساعدة التقنية.

٢٥ - وبالإضافة إلى المؤسسات الدولية القائمة المشار إليها أعلاه، تلاحظ الأمانة وجود مبادرات إقليمية أيضاً توفر إطاراً إضافياً لتمويل أنشطة إدارة المواد الكيميائية. فبرنامج المخزونات في أفريقيا مثلاً، وهو مبادرة إقليمية تتلقى الدعم من مؤسسات حكومية دولية، تشمل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية، أنشئ في عام ٢٠٠٠. بمبادرة من شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات والصندوق العالمي لحفظ الطبيعة بغية معالجة مخزونات مبيدات الآفات العديمة الجدوى المتراكمة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وللإضطلاع بهذه المبادرة، أنشئت شراكة بين ذوي المصلحة المتعددين تجمع بين مهارات وخبرات

(٢٤) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩ (هـ)؛ والقرار ٤/١ الذي اتخذته المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، الفقرة ٦.

منظمات متعددة الأطراف ومنظمات دولية غير حكومية وحكومات وقطاع الصناعة. ومدة البرنامج ١٠ - ١٥ عاماً، ينفذ على هيئة سلسلة مشاريع للتنظيف الكلي والوقاية بتكلفة تقدر بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار أمريكي. ويشمل المشروع الأول سبعة بلدان، هي: إثيوبيا وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ومالي والمغرب ونيجيريا. ويجري التخطيط والإعداد لأنشطة تقدم في إطار مشروع ثانٍ تشارك فيه ثمانية بلدان ذات أولوية. ويضم إطار عمل البرنامج صندوقاً استثمارياً يمول من مانحين متعددين.^(٢٥) ويمثل صندوق الدعم التابع للشراكة البيئية للبعد الشمالي مثلاً آخرًا على آلية إقليمية أو دون إقليمية تتضمن شبكاً محتملاً لأنشطة إدارة المواد الكيميائية، كما هو الحال بالنسبة للملوثات العضوية الثابتة. وتهدف هذه الشراكة إلى تقديم حلول فعالة لبعض أكثر المشاكل البيئية إلحاحاً التي تواجهها المنطقة الشمالية الغربية من الاتحاد الروسي، وتتكون حتى الآن من مجموعة مشاريع قيد الإعداد تبلغ قيمتها ٢,٤ بليون يورو.^(٢٦)

٢ - أنشطة توفر مزايا محلية وتخدم بصورة رئيسية المصالح الذاتية لكل بلد

٢٦ - يتوخى النهج الاستراتيجي إجراءات يضطلع بها على المستويين الوطني ودون الوطني لدعم تمويل أهدافه، بما في ذلك إدماج هذه الأهداف في البرامج والخطط والاستراتيجيات ذات الصلة وتقييم التشريعات والسياسات واللوائح التنظيمية القائمة لتحديد التغييرات التي قد تلزم للمضي قدماً في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، بما في ذلك تقييم احتياجات التمويل حيثما كان ذلك مناسباً؛ وتقييم السياسات، واعتماد سياسات مناسبة على الصعيد الوطني ودون الوطني، حيثما اقتضى الأمر، يمكن أن تشتمل على صكوك اقتصادية تساعد على تغطية تكاليف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ وحيثما كان مناسباً، تقييم واعتماد صكوك اقتصادية على الصعيد الوطني ودون الوطني بهدف تحويل التكاليف الخارجية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى تكاليف داخلية، مع مراعاة ضرورة أن تصمم هذه الصكوك بعناية، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.^(٢٧) فضلاً عن ذلك، يتطلع النهج الاستراتيجي إلى إدماج أهدافه في التعاون لتقديم المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. ويشمل الجانب الأخير نظر البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في الوثائق الوطنية المتعلقة بالتعاون في مجال المساعدة الإنمائية، وفي المقابل، يتعين أن يسلم المانحون بأن أهداف النهج الاستراتيجي عنصر مهم لتعاون وكالات المساعدة الثنائية في دعم التنمية المستدامة.^(٢٨)

٢٧ - وتنص خطة العمل العالمية على توفير قائمة دليوية للأنشطة التي تقع بصورة أساسية في إطار مسؤولية ذوي المصلحة الوطنيين وتخدم بصورة رئيسية مصلحة كل بلد. فعلى سبيل المثال، تضطلع الحكومات الوطنية بصورة رئيسية بالأنشطة المتعلقة بتعزيز أطر السياسة العامة والأطر القانونية وأطر

(٢٥) أخذت المعلومات من الموقع على شبكة الإنترنت <http://www.africastockpiles.net/>.

(٢٦) يوجد مزيد من المعلومات على الموقع <http://www.ndep.org>.

(٢٧) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩ (أ).

(٢٨) أنظر المصدر نفسه، الفقرة ١٩ (ج).

اللوائح التنظيمية وتعزيز الامتثال والتنفيذ.^(٢٩) إلا أن هذه الأنشطة قد تستدعي دعماً إضافياً، كالدعم المقدم من موارد تمويل ثنائية أو متعددة الأطراف. وسينطبق هذا، على سبيل المثال، على الأنشطة المكلفة كمعالجة المواقع الملوثة التي قد ينظر إليها على أنها تعود بفوائد محلية بصورة أساسية. وفي حين أن هذه الأنشطة قد لا تكون مؤهلة للحصول على تمويل من المؤسسات الدولية القائمة (مثل مرفق البيئة العالمية)، فإن آليات إضافية قد تتوفر على الصعيد الإقليمي وعلى صعد أخرى لدعم الإجراء المحلي. ومن بين المصادر المحتملة برنامج المخزونات في أفريقيا، الذي نوقش سابقاً، والتمويل المقدم من مصارف التنمية الإقليمية أو البرامج التي يديرها ذوو مصلحة آخرون، مثل معهد الحدادة.^(٣٠)

٢٨ - بينت ردود الاستبيانات المتعلقة بترتيبات تمويل النهج الاستراتيجي المتلقاة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٨ (SAICM/ICCM.2/6) أن عدداً من الحكومات كانت تبذل جهوداً كبيرة على الصعيد الوطني لإدراج أهداف النهج الاستراتيجي في التخطيط وأن حكومات عديدة وضعت صكوكاً اقتصادية لدعم تكلفة إدارة المواد الكيميائية. بيد أن هذه المعلومات استندت إلى عدد قليل من الردود. وكان واضحاً أيضاً من نتائج الدراسة الاستقصائية أن بلداناً نامية عديدة اعتمدت كلياً تقريباً على المساعدة الخارجية، لا سيما من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، لبدء تخطيط وطني لتنفيذ النهج الاستراتيجي، بدلاً من تعبئة موارد وطنية إضافية، كما كانت النية التي استند إليها ترتيب تمويل النهج الاستراتيجي.

٢٩ - لذلك، توحى الأدلة المتناقلة أن المصادر المحتملة لدعم أنشطة إدارة المواد الكيميائية التي تعود بفوائد محلية غالباً لا يتم استغلالها بشكل كامل على الصعيد الوطني، ولا يتم السعي بفعالية لاستغلال إمكانيات تخصيص موارد لها من خلال التعاون في مجال المساعدة الإنمائية.

٣ - الأنشطة التي توفر بصورة رئيسية فوائد بيئية عالمية

٣٠ - طُوّر مفهوم "الفوائد البيئية العالمية" في إطار مرفق البيئة العالمية والإشارة ذات الصلة في صكه. وفي حين أنه لا يوجد تعريف مرجعي للفوائد البيئية العالمية، فإنها تُفهم على أنها "نتائج مشروع تستفيد منها البيئة العالمية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تخفف هذه النتائج من مخاطر تغير المناخ أو توقف فقدان التنوع البيولوجي أو تحمي المياه الدولية أو تمنع استفاد طبقة الأوزون أو تعمل على التخلص من الملوثات العضوية الثابتة أو تمنع تدهور التربة".^(٣١) وتحدد هذه الفوائد بالنسبة لكل ميدان من ميادين تركيز مرفق البيئة العالمية، مع مؤشرات وأدوات تتبّع محددة.^(٣٢) إلا أن التمييز بين مفهوم الفوائد البيئية العالمية والفوائد المحلية يظل مجرد تمييز فني قد لا يستوعب أهمية الصلات الموجودة بين

(٢٩) أنظر خطة العمل العالمية، الفقرة ١٩٤.

(٣٠) توجد معلومات أخرى على الموقع <http://www.blacksmithinstitute.org>.

(٣١) أنظر دور المنافع المحلية في برامج البيئة العالمية، الجزء الأول: الطبيعة والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، من إعداد مكتب مرفق البيئة العالمية للرصد والتقييم، GEF/ME/C.27/4، الصفحة ١٢ من النص الإنجليزي.

(٣٢) أنظر المبادئ التوجيهية التشغيلية لتطبيق مبدأ التكاليف الإضافية، GEF/C.31/12، الفقرات ١٥ و١٦.

الفوائد العالمية والمحلية.^(٣٣) فضلاً عن ذلك، فإن التجزئة التي تقتضيها الأنشطة المرافقة مع ما يترتب عليها من فوائد عالمية أو محلية تقتضي إجراء تمييز نظري، ولكنه لا يبين حالات التداخل الموجودة في الواقع. فعلى سبيل المثال، غالباً ما ينظر إلى محل كبير لمبيدات الآفات العديمة الجدوى على أنه مشكلة محلية، ولكنه إذا احتوى ولو على نسبة صغيرة من ملوثات عضوية ثابتة فإن تنظيفه سيفهم على أنه يخدم البيئة العالمية.

٣١ - يترتب على العديد، إن لم يكن معظم الأنشطة المبينة في إطار النهج الاستراتيجي وخطة العمل العالمية المرفقة به فوائد بيئية عالمية. بيد أنها بقدر ما تكون غير "محلية"، أي يمكن أن تنسب إلى إطار محلي محدد وذوي مصلحة محلية محددين، فإنها لا تقع إلى حد كبير في نطاق آليات التمويل القائمة على الصعيدين الوطني والدولي. وفي حين أن المؤسسات القائمة، من قبيل مرفق البيئة العالمية أو الصندوق المتعدد الأطراف، توفر التمويل والدعم لأنشطة إدارة المواد الكيميائية الموجهة لتحقيق فوائد بيئية عالمية، فإنها تظل مقتصرة على مجموعات محددة (الملوثات العضوية الثابتة أو المواد المستنفدة لطبقة الأوزون) تحدها اختصاصاتها.

ثانياً - تنفيذ تمويل النهج الاستراتيجي الطويل الأجل

ألف - نظرة عامة على الخيارات

٣٢ - أثناء مناقشة النهج الاستراتيجي، جرى التسليم بأن الاعتبارات المالية ستكون أحد العوامل الرئيسية المحددة لتحقيق الهدف الشامل للنهج الاستراتيجي المتمثل في تخفيف التأثير الضار الكبير للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة في عام ٢٠٢٠. وكان مفهوماً بصورة عامة أن ضمان توفير التمويل الطويل الأجل للأنشطة التنفيذية أحد التحديات الرئيسية التي تعوق نجاح النهج الاستراتيجي. وبعتماد النهج الاستراتيجي، ألزم الوزراء ورؤساء الوفود وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص أنفسهم "بمواصلة تعبئة التمويل الوطني والدولي من المصادر العامة والخاصة طوال دورة حياة إدارة المواد الكيميائية".^(٣٤)

٣٣ - وتتعترف الاستراتيجية الجامعة للسياسات بعدم كفاية الموارد المتاحة لمعالجة قضايا السلامة الكيميائية في العديد من البلدان، وستتوقف مدى قدرة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٢٠، جزئياً، على توفر الموارد المالية من القطاع الخاص والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والعالمية أو المانحين.^(٣٥) لذلك، تركز الاستراتيجية على المجالات الستة التالية التي تقع في صميم ترتيبات التمويل الضرورية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وهي: الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ وشراكات الصناعة والمشاركة في التمويل والمشاركة التقنية؛ والتعاون في تقديم

(٣٣) أنظر دور المنافع المحلية في برامج البيئة العالمية، الجزء الأول: الطبيعة والاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، من إعداد مكتب مرفق البيئة العالمية للرصد والتقييم، GEF/ME/C.27/4، الصفحة ٢٨ من النص الإنجليزي.

(٣٤) أنظر إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الفقرة ١٦.

(٣٥) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩.

المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية؛ ومصادر التمويل العالمي ذات الصلة القائمة؛ وأنشطة بناء القدرة الأولية في إطار برنامج البداية السريعة؛ وتمكين أمانة النهج الاستراتيجي ليتسنى لها النهوض بالمهام المحددة في الاستراتيجية.^(٣٦)

٣٤ - استناداً إلى العمل المتعلق باعتبارات التمويل الذي اضطلع به حتى الآن، تُقدّم النظرة العامة غير الشاملة التالية، بالنسبة للخيارات المحتملة فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل لتنفيذ النهج الاستراتيجي، على افتراض أن تخصيص الموارد بالإضافة إلى مستويات التمويل الحالية ضروري ليتسنى تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي تحقيقاً كاملاً. إلا أن الأمانة تلاحظ أن عدم توفر معلومات عن مجموع تكاليف التنفيذ لا تزال تشكل تحدياً عند النظر في خيارات ترتيبات التمويل طويل الأجل. وتلاحظ الأمانة أيضاً أن الحاجة لآلية تمويل مستدامة أثرت مراراً وتكراراً في الاجتماعات الإقليمية التي سبقت الدورة الثانية للمؤتمر وأثناء التحضير لها. ويمكن تصور هذه الآلية المستدامة على أساس آلية قائمة أو آلية جديدة. وبغض النظر عن النهج الذي سيُتبع، تذكر الأمانة بالملاحظة الواردة في دراسة الخيارات الممكنة لآليات التمويل الدائمة والمستدامة المتعلقة باتفاقية روتردام، ومفادها أن "الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تعاني بصورة مستمرة من جوانب نقص خطيرة في معالجة احتياجات التمويل للمساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية الأطراف عندما تعتمد هذه البلدان على (١) التبرعات لآليات تمويلها، أو (٢) التنسيق بين الآليات بدلاً من وضع آليات تمويل حقيقية".^(٣٧)

١ - تعزيز إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ووضعها في سلم أولويات

٣٥ - إدماج أهداف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في جميع جوانب التعاون لتقديم المساعدة الإنمائية يمثل حجر الزاوية في النهج الاستراتيجي. وشرط إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في التعاون في تقديم المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف مسألة تمم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والمانحين. وتنص الاستراتيجية الجامعة للسياسات على أنه ينبغي للبلدان النامية أن تنظر، بمساعدة تقنية من المانحين حيثما اقتضى الأمر، في إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في الوثائق الوطنية ذات الصلة التي تؤثر على التعاون في مجال المساعدة الإنمائية.^(٣٨) وعلى العكس من ذلك، تدعو الاستراتيجية المانحين للتجاوب مع طلبات المساعدة الإنمائية بالتسليم بأن أهداف النهج الاستراتيجي عنصر مهم في تعاون الوكالات التي تقدم مساعدة ثنائية لدعم التنمية المستدامة.^(٣٩) فضلاً عن ذلك، تقترح بالنسبة للمساعدة المتعددة الأطراف إدماج أهداف النهج الاستراتيجي في أنشطة المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة.

(٣٦) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفصل الخامس، اعتبارات مالية، الفقرة ١٩ (أ) - (و).

(٣٧) أنظر دراسة الخيارات الممكنة التي أُعدت للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف (أنظر الحاشية ٣ أعلاه)، الصفحة ٤ من النص الإنجليزي.

(٣٨) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩ (ج) '١'.

(٣٩) أنظر المصدر نفسه، الفقرة ١٩ (ج) '٢'.

٣٦ - وفي حين أن الردود على الاستبيان المشار إليه أعلاه تشير إلى أن جهوداً كبيرة بُذلت لإدماج أهداف النهج الاستراتيجي في التخطيط الوطني بالتعاون في مجال المساعدة الإنمائية وفي التخطيط للتعاون الإنمائي الثنائي، فإن المعلومات المتوفرة عن مدى إدماج هذه الأهداف في جميع أنشطة المنظمات الحكومية الدولية، عدا عن تأييدها الرسمي، معلومات غير كافية. وينطبق هذا على المنظمات المشاركة في برامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشتركة بين المنظمات وعلى المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٣٧ - وبالنسبة لوضع سلم أولويات، تلاحظ الأمانة أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية غالباً ما تضطر للتنافس مع أولويات أخرى في التخطيط الوطني للتنمية. وعلى مستوى المنظمات الحكومية الدولية، قد لا تمتلك المنظمات التي لديها خبرة وتفويض محدد لتعزيز أنشطة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الناشئة من طبيعة النهج الاستراتيجي الشاملة. من ناحية أخرى، قد يكون لدى المنظمات التي لديها موارد كبيرة، مثل البنك الدولي، تفويض شامل وتركز على أولويات أخرى.

٣٨ - في ضوء ما تقدم، قد يكون ضرورياً إيجاد زخم جديد لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإعطائها أولوية.

٢ - تعزيز الشراكات بين الصناعات والمشاركة المالية والتقنية

٣٩ - يتوقع النهج الاستراتيجي تعزيز الشراكات بين الصناعات والمشاركة المالية والتقنية في تنفيذ أهداف النهج بوصفه أحد ركائز الترتيبات المالية. وعلى نحو أكثر تحديداً، تتوقع الاستراتيجية الجامعة للسياسات استعراض وتعزيز مبادرات الصناعة الطوعية القائمة، وإعداد مبادرات جديدة بشراكة مع ذوي المصلحة الآخرين وتقديم مساهمات عينية لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي.^(٤٠) إلا أنه يبدو، استناداً إلى الردود المتلقاة على الاستبيان المشار إليه أعلاه، أنه منذ اعتماد النهج الاستراتيجي لم يتخذ سوى عدد قليل من المبادرات الجديدة لتقوية الشراكات مع الصناعة. وباستثناء المساهمات العينية المقدمة في إطار برنامج البداية السريعة، لا تتوفر معلومات كافية عن المساهمات التي قدمتها الصناعة مباشرة لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي.

٤٠ - وتلاحظ الأمانة أن من الضروري توفير مزيد من المعلومات لتقييم مدى إسهام الصناعة في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي الذي يمكن أن تتخذ على أساسه تدابير لتعزيز المساهمات. إلا أنه يبدو من حيث المبدأ أن مساهمات الصناعة تتوقف على حوافز من قبيل العائد على الاستثمار والمنافع على هيئة علاقات عامة التي يمكن الحصول عليها من إظهار المسؤولية الاجتماعية للشركات.^(٤١) وتشير الأمانة إلى أن "تأثيرات استخدام المواد الكيميائية والتخلص من المواد السامة" تبرز كأحد التحديات البيئية القوية المشار إليها في مبادرة اتفاق الأمم المتحدة العالمي، التي استهلكت في عام ٢٠٠٠ بوصفها برنامج سياسة عامة وإطار عمل عملي للشركات الملتزمة بالاستدامة وممارسة الأعمال التجارية على

(٤٠) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩ (ب) '١' - '٣'.

(٤١) أنظر دراسة الخيارات الممكنة التي أعدت للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف (أنظر الحاشية ٣ أعلاه)، الفقرة ١١٤.

نحو مسؤول وتسعى إلى مواءمة العمليات التجارية مع الاستراتيجيات في إطار عشرة مبادئ مقبولة علمية، بما فيها ميدان البيئة. وفي هذا السياق، من المسلم به أن النهج المستدامة التي تنتهجها الشركات يمكن أن تولد فوائد مما يأتي:

- (أ) التوفير في التكاليف من خلال تحسين الكفاءات؛
- (ب) تعزيز الإيرادات نتيجة للمنتجات والخدمات والتكنولوجيا ذات الصلة؛
- (ج) بناء سمعة جيدة للشركات والعلامات التجارية؛
- (د) تحسين صحة الموظفين والمجتمع؛
- (هـ) المساعدة على إيجاد مجتمعات وأسواق مستدامة.^(٤٢)

٤١ - لتيسير إقامة شراكات مع الصناعة في تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، يمكن السعي للعمل على نحو أكثر مباشرة ومنهجية مع ممثلي الصناعة أثناء فترة ما بين الدورات القادمة.

٣ - تيسير مزيد من الآليات الفعالة القائمة على الصعيد الدولي

٤٢ - تسعى الاستراتيجية الجامعة للسياسات، بوصفها أحد الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي، "لاستخدام مصادر التمويل العالمية القائمة ذات الصلة على نحو أكثر فعالية والبناء عليها، بما في ذلك من خلال دعوة مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وصندوقه المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، كل في حدود اختصاصه، للنظر فيما إذا كان يمكن أن تدعم تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي المناسبة ذات الصلة وكيفية تقديم هذا الدعم، وتقديم تقرير عن ذلك".^(٤٣) وفي حين أنه لا تتوفر سوى معلومات محدودة عن مدى الاستخدام الفعلي لموارد مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لدعم تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي، تشير الأمانة إلى أن اجتماعات المجموعات الإقليمية أثناء الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ استطلعت الحاجة لزيادة مشاركة هذه الآليات وإمكانية مشاركتها بوصفها ترتيبات تمويل محتملة للنهج الاستراتيجي. وقد دعا إقليم أفريقيا، من بين أشياء أخرى، مرفق البيئة العالمية إلى إنشاء مجال تركيز جديد للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في اجتماع جمعياته القادم، ودعا البلدان الأفريقية إلى استطلاع إمكانية الوصول إلى موارد الصندوق المتعدد الأطراف. ودعا إقليم وسط وشرق أوروبا إلى إنشاء مجال تركيز جديد لمرفق البيئة العالمية يتعلق بإدارة المواد الكيميائية. وفي الاجتماعات الإقليمية لأقاليم آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان التي تعرف مجتمعة باسم جوسكانز^(٤٤) (SAICM/ICCM.2/INF/14)، نوقشت الحاجة لآلية تمويل مستدام وإمكانية إنشاء مجال تركيز جديد لمرفق البيئة العالمية. وتوفر ورقة بدء المناقشة، التي أعدها حكومة السويد والورقات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، قائمة بالخيارات الممكنة للتمويل الطويل الأجل تضم، من بين أشياء أخرى، مرفق البيئة

(٤٢) أنظر موقع اتفاق الأمم المتحدة العالمي على شبكة الإنترنت،

<http://www.unglobalcompact.org/Issues/Environment/index.html>

(٤٣) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩ (د).

(٤٤) أستراليا وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

العالمية والصندوق المتعدد الأطراف والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المشاركة في برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات.^(٤٥) ويجوز أن تشمل الخيارات الأخرى على أحكام تتعلق بتمويل أكبر من خلال آليات تمويل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، كما نوقش سابقاً.

٤٣ - في ضوء الاهتمام الكبير الذي أعرب عنه أثناء عملية الإعداد لاستطلاع احتمال أن يكون مرفق البيئة العالمية آلية تمويل للنهج الاستراتيجي، سيناقش هذا الخيار أدناه في تفصيل أكبر. وبالنسبة للصندوق المتعدد الأطراف، تلاحظ الأمانة أن توسيع نطاق الصندوق بحيث يغطي دعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وبالتالي تنفيذ النهج الاستراتيجي، يبدو ممكناً بموجب أحكام صك تأسيس الصندوق، بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ (بصيغته المعدلة). وفي هذا الصدد، تنص الفقرة ١٠ من المادة ١٠ من تعديل لندن عام ١٩٩٠ على أنه يمكن وضع ترتيبات في المستقبل تتعلق بقضايا بيئية، عدا تلك التي تغطيها المعاهدة.^(٤٦)

٤ - توسيع نطاق واختصاص برنامج البداية السريعة

٤٤ - برنامج البداية السريعة آلية التمويل الوحيدة المكرسة للنهج الاستراتيجي. وقد أثبت أنه آلية سريعة نسبياً، توفر موارد يمكن الوصول إليها. ويجسد هيكله الإداري، الذي يضم المجلس التنفيذي للبرنامج ولجنة تنفيذ صندوقه الاستثماري، تكويناً متعدد القطاعات يمثّل طابع ذوي المصلحة المتعددين في النهج الاستراتيجي. إلا أن البرنامج مصمم، كما أشير أعلاه، لدعم مبادرات بناء القدرة الأولية لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي. وبالتالي، فإن صندوقه الاستثماري محدود بمدة محددة بحيث يتوقف الصرف منه في عام ٢٠١٣.^(٤٧)

٤٥ - سلمت الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بدور وقيمة برنامج البداية السريعة في تقديم أنشطة بناء القدرة من خلال جميع أطر العمل الدولية المنطبقة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقد اعتمدت مؤتمرات الأطراف في اتفاقيتي بازل وروتterdam قرارات توصي باستخدام البرنامج لدعم أنشطة تنفيذ الاتفاقيتين (كتلك المتعلقة بتوليد قدرات تأسيسية).^(٤٨) ويمكن أيضاً لصك ملزم قانوناً يتعلق بالزئبق أن يستفيد في المستقبل من دعم برنامج البداية السريعة بالبناء على الأنشطة المتعلقة بالزئبق التي يجري الاضطلاع بها بالفعل في إطاره.

(٤٥) أنظر الحاشية ٤.

(٤٦) أنظر أيضاً التقييم المتعلق بآليات تمويل اتفاقية روتردام بصيغتها الواردة في دراسة الخيارات الممكنة التي أعدت للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف (أنظر الحاشية ٣ أعلاه) الفقرات ٦ و٧.

(٤٧) أنظر صلاحية صندوق برنامج البداية السريعة الاستثماري للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بصيغته الواردة في القرار ٤/١ الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، التذييل الثاني، الفقرة ٣.

(٤٨) أنظر المقرر ٣٤/٨ المتعلق بتعبئة الموارد والتمويل المستدام، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل، UNEP/CHW.8/16، الفقرة ٧؛ ومقرر اتفاقية روتردام - ٥/٣ المتعلق بآليات التمويل، الوارد في تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام المتعلق بعمل اجتماعه الثالث، UNEP/FAO/RC/COP.3/26، الفقرة ٣ (أ).

٤٦ - وبوسع المؤتمر أن ينظر في تحويل برنامج البداية السريعة إلى آلية تمويل طويلة الأجل للنهج الاستراتيجي ("برنامج البداية السريعة المعلم الثاني") للبناء على الخبرات والدروس المستفادة من عمليات البرنامج وضمان الاستمرارية. فضلاً عن ذلك، يمكن تعزيز صلاحيته بحيث تتجاوز أنشطة بناء القدرة الأولية ويقدم الدعم لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي بصورة أعم. ومن المحتمل أن يترتب على هذا التحول ضرورة تخصيص موارد مالية إضافية.

٥ - إنشاء آلية تمويل جديدة

٤٧ - كبديل لاستخدام الآليات الموجودة، مثل مرفق البيئة العالمية أو توسيع برنامج البداية السريعة، بوسع المؤتمر أيضاً أن يتوخى إنشاء آلية تمويل جديدة، كصندوق استثماري مخصص، لتنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي. وتلاحظ الأمانة أنه يجري الحديث عن مبادرات من هذا القبيل لمعالجة المسائل المتصلة بالنهج الاستراتيجي، مثل صندوق الصحة والتلوث لمكافحة التلوث السام في البلدان النامية الذي نتج عن عمليات صناعية وعمليات تعدين وعمليات عسكرية.^(٤٩)

باء - الدور المستقبلي الممكن لمرفق البيئة العالمية كآلية تمويل لتنفيذ النهج الاستراتيجي

٤٨ - بينت مناقشات ونتائج الاجتماعات الإقليمية والمناقشات غير الرسمية وجود اهتمام قوي في الدور المحتمل لمرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بتنفيذ النهج الاستراتيجي، مع دعوة البعض إلى إنشاء مجال جديد يركز على المواد الكيميائية (SAICM/ICCM.2/INF/14). ولقيت الحاجة لإيجاد حل مستدام للتمويل الطويل الأجل، بما في ذلك من خلال مرفق البيئة العالمية، التشديد أيضاً من قبل البعض في ردودهم على الاستبيان بشأن ترتيبات تمويل النهج الاستراتيجي (SAICM/ICCM.2/6). وبناءً على هذا الاهتمام والمطالبة في المناقشات غير الرسمية، أجرت الأمانة تحليلاً أولياً لدعم المناقشة بشأن الدور الممكن في المستقبل لمرفق البيئة العالمية كآلية تمويل لتنفيذ النهج الاستراتيجي.

٤٩ - وتدعو الاستراتيجية الجامعة للسياسات إلى زيادة استخدام التمويل العالمي ذي الصلة بكفاءة والبناء على الموارد القائمة، بما في ذلك دعوة مرفق البيئة العالمي لينظر، في حدود صلاحيته، ما إذا كان بوسعه دعم تنفيذ أهداف النهج الاستراتيجي المناسبة وذات الصلة وكيف يمكنه أن يقدم هذا الدعم.^(٥٠) وبعد اعتماد النهج الاستراتيجي، انتهى مرفق البيئة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٧ من وضع استراتيجية جديدة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تتواءم مع الهدف الشامل للنهج الاستراتيجي المخطط تحقيقه حتى عام ٢٠٢٠ ويتوخى أنشطة في إطار مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية الحالية التي تتناسب مع العديد من فرادى الأهداف التي حددها الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وتنص استراتيجية مرفق البيئة العالمية على أن "الهدف الاستراتيجي لمرفق البيئة العالمية في معالجة مسألة الإدارة السليمة

(٤٩) استهل صندوق الصحة والتلوث مبدئياً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ من قبل ممثلي وكالات حكومية من الصين وألمانيا وكينيا وموزامبيق والفلبين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والصليب الأخضر السويسري ومعهد الحدادة وباحثين رواد متخصصين في ميادين معالجة الصحة العامة والتلوث. ويوجد مزيد من المعلومات على الموقع <http://www.gprfund.org>.

(٥٠) أنظر الاستراتيجية الجامعة للسياسات، الفقرة ١٩ (د).

للمواد الكيميائية، وهي مسألة شاملة، يتمثل في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في جميع جوانب برامج مرفق البيئة العالمية ذات الصلة، وحماية صحة الإنسان والبيئة العالمية والإسهام في الهدف الشامل للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المتمثل في تحقيق إدارة سليمة للمواد الكيميائية طوال فترة دورة حياتها ليتسنى بحلول عام ٢٠٢٠ استخدام المواد الكيميائية وإنتاجها بطرق تؤدي إلى تخفيف الأضرار الكبيرة التي تُلحقها بصحة الإنسان والبيئة". وتسلم استراتيجية مرفق البيئة العالمية بأن الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الشواغل البيئية على صعيد عالمي، وتنص هذه الاستراتيجية على برنامجين استراتيجيين، هما:

(أ) إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مشاريع مرفق البيئة العالمية؛

(ب) إعداد تدخلات تتعلق بالمواد الكيميائية، بدعم من مرفق البيئة العالمية، في إطار ترتيبات البلدان لإدارة المواد الكيميائية.^(٥١)

٥٠ - وتوفر الموارد لهذه البرامج من خلال مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية القائمة ذات الصلة، مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية وتدهور التربة والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة. وتبرز استراتيجية مرفق البيئة العالمية صلات إدارة المواد الكيميائية مع مختلف مجالات تركيز مرفق البيئة العالمية، التي قد تكون بدورها متصلة بالأهداف المحددة في الاستراتيجية الجامعة للسياسات.^(٥٢)

٥١ - وتستند الصلات القائمة بين مرفق البيئة العالمية وتنفيذ النهج الاستراتيجي إلى صلاحية مرفق البيئة العالمية المنصوص عليها في المادتين ٢ و٣ من صك مرفق البيئة العالمية. ووفقاً للمادة ٢، يقدم مرفق البيئة العالمية "منحة جديدة وإضافية وتمويلًا ميسراً لتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها لتدابير تحقيق الفوائد البيئية المتفق عليها" في مجالات التركيز الستة المشار إليها أعلاه. ولذلك، فإن متطلبات التمويل تستند إلى ثلاثة شروط، وهي أن يكون التمويل للتكاليف الإضافية المتفق عليها، أي أن التمويل سيقدم لتغطية تكاليف تدابير تحقيق الفوائد البيئية العالمية المتفق عليها، وأن تقع هذه ضمن أحد مجالات التركيز الستة. وبالنسبة لإدارة المواد الكيميائية، ينص صك مرفق البيئة العالمية على أن "التكاليف الإضافية المتفق عليها لأنشطة تحقيق الفوائد البيئية العالمية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية والمتعلقة بمجالات التركيز المشار إليها أعلاه يجب أن تكون مؤهلة للحصول على تمويل. كما أن التكاليف الإضافية المتفق عليها للأنشطة الأخرى ذات الصلة في إطار جدول أعمال القرن ٢١، التي قد يوافق المجلس عليها، يجب أن تكون مؤهلة أيضاً للتمويل طالما أنها تحقق فوائد بيئية عالمية من خلال حماية عناصر البيئة العالمية الواقعة في مجالات التركيز".^(٥٣)

(٥١) أنظر استراتيجية مجالات التركيز والبرمجة الاستراتيجية لمرفق البيئة العالمية - ٤، المرفق ٨: استراتيجية إطارية لإدارة السليمة للمواد الكيميائية والبرمجة الاستراتيجية لمرفق البيئة العالمية - ٤، الفقرات ٥ و٥ (GEF/C.31/10).

(٥٢) أنظر ورقة المناقشة التي أعدها أمانة النهج الاستراتيجي بشأن إشراك مرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال لتقديمها للاجتماع الثاني للمانحي النهج الاستراتيجي (باريس، ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨).

(٥٣) أنظر صك إنشاء مرفق البيئة العالمية الذي أعيدت هيكلته، المادة ٣.

٥٢ - وفي حين أن الصلات القائمة فعلاً بين النهج الاستراتيجي ومرفق البيئة العالمية صلات مهمة، فإنها تظل رهناً بالشروط الجوهرية والقيود المشار إليها أعلاه. فأولاً وقبل كل شيء، يجب أن تكون أنشطة إدارة المواد الكيميائية مستوفية لشرط تحقيق الفوائد البيئية العالمية لكي تكون مؤهلة للحصول على تمويل في إطار مرفق البيئة العالمية، في حين أن النهج الاستراتيجي نهج شامل. فضلاً عن ذلك، فإن الصلة مع مجالات التركيز العالمية يمكن أن تحد من حصول بعض جوانب تنفيذ النهج الاستراتيجي على تمويل في إطار مرفق البيئة العالمية القائم.

٥٣ - وترى الأمانة أن توسيع دور مرفق البيئة العالمية المتعلق بأنشطة إدارة المواد الكيميائية لتعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي على نحو يتجاوز الصلات القائمة لا يبدو ممكناً دون تعديل الإطار التشغيلي لمرفق البيئة العالمية. كما أن إدماج إدارة المواد الكيميائية في التنفيذ الشامل للولاية المناطة بمرفق البيئة العالمية تمت من خلال استراتيجية مرفق البيئة العالمية لعام ٢٠٠٧ والتركيز الوارد فيها على إدارة المواد الكيميائية بوصفها مسألة شاملة. وفي حين أنه يمكن تعزيز الصلة القائمة بين مرفق البيئة العالمية والنهج الاستراتيجي على نحو مؤسسي، لا يبدو أن هذا سيوفر قيمة مضافة حقيقية لأنه سيظل محدوداً بالإطار المعياري الذي يغطي عمل مرفق البيئة العالمية.

٥٤ - استناداً إلى مرفق البيئة العالمية ومع الأخذ في الحسبان لعملية إدماج الملوثات العضوية الثابتة وتدهور التربة في مجالات التركيز لعام ٢٠٠٢، يمكن تعديل مرفق البيئة العالمية رسمياً من خلال تعديل وثيقة تأسيسه. وكما تنص الفقرة ٣٤، بالإضافة إلى الفقرة ١٤ (د) من صك مرفق البيئة العالمية، يجوز لمجلس مرفق البيئة العالمية أن يقترح تعديلات تخضع لموافقة جمعية مرفق البيئة العالمية عليها فيما بعد (بتوافق الآراء). ويمكن للتعديل أن يضيف مجال تركيز جديد للمواد الكيميائية أو أن يوسع مجال التركيز القائم المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة. وفي الحالة الأخيرة، يتعين أن يضمن التعديل الحفاظ على الترتيبات القائمة المتعلقة باتفاقية استكهولم من حيث الجوهر والتمويل. وتلاحظ الأمانة أن عدداً من الحكومات طلبت بالفعل بدعم توسيع مجال تركيز مرفق البيئة العالمية المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية استعداداً لاجتماعات تجميع مرفق البيئة العالمية القادمة (الجمهورية التشيكية والدانرك وسويسرا وفنلندا).^(٥٤)

٥٥ - تذكر الأمانة أن اعتبارات مماثلة نوقشت في إطار اتفاقية روتردام.^(٥٥) وقد دعا مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث الأطراف إلى "النظر على الأجل الطويل في ضرورة أن يوسع مرفق البيئة العالمية أنشطة برامجه، بما في ذلك إمكانية إضافة مجال تركيز يتعلق بالمواد الكيميائية، بهدف زيادة التمويل الموجه والمستدام للاحتياجات ذات الأولوية في البلدان المتلقية لتنفيذ أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتكاليف الإضافية لتحقيق المنافع البيئية العالمية".^(٥٦)

(٥٤) أنظر "المواضيع الخاصة لتحديد موارد مرفق البيئة العالمية - ٥"، وثيقة أعدتها أمانة مرفق البيئة العالمية لأول اجتماع لتحديد الخامس للصندوق الاستثماري لمرفق البيئة العالمية، ١٧-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ (باريس)، (GEF/R.5/6).

(٥٥) أنظر دراسة الخيارات الممكنة التي أُعدت للاجتماع الثاني لمؤتمر الأطراف (أنظر الحاشية ٣ أعلاه) الفقرات ١١٧ و١١٨.

(٥٦) أنظر مقرر اتفاقية روتردام - ٥/٣، بصيغته الواردة في تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية روتردام عن أعمال اجتماعه الثالث (UNEP/FAO/RC/COP.3/26)، الفقرة ١٠.

٥٦ - وتلاحظ الأمانة أن مشاركة مرفق البيئة العالمية الموسعة في إدارة المواد الكيميائية بصورة عامة، وإنشاء مجال تركيز للمواد الكيميائية على وجه الخصوص، ستنتج عنهما فوائد فورية للأطراف الأخرى ذات الصلة، مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وذلك بتوفير مدخلاً للموارد لدعم الأنشطة المتصلة بها جميعها (مثل توليد "قدرات مؤسسية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية"^(٥٧)). وهذا بدوره سيسهم في تلبية مطلب التنسيق والتآزر بتوفيره فوائد متبادلة بدلاً من تداخل هذه الفوائد كما هو متوخى في النهج الاستراتيجي. وتلاحظ الأمانة أن المراسلات الواردة من المسؤول التنفيذي الأعلى لمرفق البيئة العالمية، التي عممت في اجتماع مانحي النهج الاستراتيجي المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٨، توضح وجهة النظر المتمثلة في أن لدى مرفق البيئة العالمية التجربة والخبرة لزيادة دعمه لتنفيذ النهج الاستراتيجي في البلدان المؤهلة لذلك، إذا قرر المانحون تقديم موارد مالية إضافية لذلك.^(٥٨)

جيم - التأثيرات الإجرائية المترتبة على تعديل مرفق البيئة العالمية

٥٧ - استناداً إلى الخبرة المستقاة من اتفاقية استكهولم، مثلاً، في إنشاء مرفق البيئة العالمية بوصفه آلية تمويلها المؤقتة، يمكن توخي العملية التالية لتقريب النهج الاستراتيجي من مرفق البيئة العالمية بغية إنشاء مجال تركيز محتمل لإدارة المواد الكيميائية.

٥٨ - ويمكن تيسير هذه العملية من خلال قرار يعتمده المؤتمر يطلب فيه من مرفق البيئة العالمية النظر في إنشاء مجال تركيز جديد، وذلك بتعديل صك إنشاء مرفق البيئة العالمية الذي أعيدت هيكلته لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي. وستظل عملية تعديل مرفق البيئة العالمية، من حيث المبدأ، امتيازاً خالصاً لأجهزة مرفق البيئة العالمية ذات الصلة وخاضعاً لسلطتها، وعلى وجه التحديد مجلس مرفق البيئة العالمية وجمعيته، كما هو مبين أعلاه. ومتى تم ذلك، يمكن إبرام مذكرة تفاهم بين النهج الاستراتيجي ومرفق البيئة العالمية، تحدد الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي من خلال مجال تركيز جديد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحدد كيف سيأخذ مرفق البيئة العالمية في الحسبان السياسات والاستراتيجيات والأولويات التي يوافق عليها المؤتمر.

٥٩ - وكما هو الحال بالنسبة لاتفاقية استكهولم، حيث يوفر المؤتمر مبادئ توجيهية لمرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بتشغيل مجال التركيز الخاص بالملوثات العضوية الثابتة، يمكن للمؤتمر أن يعتمد قرارات توفر التوجيه لمجال التركيز الخاص بالمواد الكيميائية. فضلاً عن ذلك، يمكن للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تنظر في الدخول في ترتيبات مماثلة مع مرفق البيئة العالمية بغية تنفيذ أنشطة تقع ضمن اختصاص كل منها.

٦٠ - وإذا رغب المؤتمر في إدخال مزيد من التعديل الممكن على مرفق البيئة العالمية بغية إنشاء مجال تركيز للمواد الكيميائية، فإن العلاقة بين مجال التركيز الجديد ومجال التركيز القائم الخاص بالملوثات العضوية الثابتة ستكون بحاجة لمزيد من التوضيح. وستشتمل الخيارات التي يمكن التفكير فيها على إنشاء

(٥٧) أنظر دراسة الخيارات الممكنة التي أعدت للاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف (أنظر الحاشية ٣) الفقرات ٨٦ و٨٧.

(٥٨) أنظر المراسلة، المؤرخة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، التي تلقتها الأمانة من السيد مونيك بريوط، المدير التنفيذي ورئيس مرفق البيئة العالمية.

مجال تركيز جديد بالإضافة إلى مجالات التركيز القائمة، أو كبديل، توسيع مجال التركيز القائم. وفي الحالة الأولى، سيتم ضمان استمرار الترتيب الحالي بين مرفق البيئة العالمية واتفاقية استكهولم بسلسلة، مع ظهور مسائل التداخل. وفي الحالة الأخيرة، قد تنشأ قضايا إجرائية تتعلق بالترتيب القائم بين مرفق البيئة العالمية واتفاقية استكهولم، من قبيل القضايا المتعلقة بشروط المذكورة.^(٥٩)

٦١ - من حيث التوقيت، تلاحظ الأمانة أن المناقشة بشأن التجديد الخامس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية قد استهل مؤخراً. ومن المقرر أن يعقد أول اجتماعين لتجديد الموارد في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، حيث ستناقش أثناءهما جوانب استراتيجيات تجديد موارد البرامج ومواضيع تجديد الموارد المتفق عليها. واستناداً إلى الممارسة السابقة، ستختتم عملية تجديد الموارد قبل اجتماع جمعية مرفق البيئة العالمية الرابع، الذي من المقرر أن ينعقد في أوروغواي في النصف الأول من عام ٢٠١٠ (SAICM/ICCM.2/INF/27).

(٥٩) أنظر مقرر اتفاقية استكهولم - ١١/١، الوارد في تقرير مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بشأن عمل أول اجتماع له (UNEP/POPS/COP.1/31).